دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلّد 43، ملحق 2، 2016

البناء المنهجي للموضوع عند البخاري "كتاب الإيمان نموذجا"

*خالد محمد الشرمان**

ملخص

كشف الباحث عن مكونات وعناصر بناء الموضوع عند البخاري من خلال كتاب الإيمان وهي: الآيات القرآنية، والأحاديث المرفوعة, والموقوفات، وشرح الحديث، والاجتهاد. وبين شروط وقواعد وكيفية اسهامها في بناء الموضوع. واستخلص الباحث قواعد المنهج الذي أسس البخاري الموضوع بناء عليه وهي: وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف، والمقدمات والخواتيم، والترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث، والتكرار المنهجي والاختصار، وحسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق. وتوصل الباحث الى أن بناء الموضوع عند البخاري كان منهجيا متسلسلا من حيث المكونات، ثم من حيث دمج هذه المكونات وتوظيفها لتكوين البحث. وبين الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث كيف يمكن الاستفادة من منهج البخاري في دراساتنا المعاصرة في الحديث الموضوعي.

الكلمات الدالة: الإمام البخاري، البناء المنهجي، الحديث الموضوعي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهادي الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد؛

صنف البخاري كتاب الصحيح وبناه على الموضوع، فجعله كتباً وأبواباً، فكل كتاب مؤلف من عدد من الأبواب، وكل باب فيه عدد من المكونات منها الآيات والحديث مع عدة مكونات أخرى تشكل الموضوع، ويؤلف كل كتاب على حدة موضوعا، وتحقق الكتب بمجموعها مقصود المؤلف من كتابة الصحيح، ولطالما ألف الباحثون في مناهج الإمام البخاري في أمور كثيرة مختلفة مما يحتويه الصحيح، إلا أن اهتمامي بهذا البحث كان مختلفاً عن كل من سبق في التأليف عن البخاري –حسب علمي–، ومركزاً على الموضوع عند البخاري، كيف أسسه وبناه من حيث المكونات والمنهج، والتي أرجو من الله عزوجل أن يكون مؤسسا وفاتحا لأبحاث أخرى في " الحديث الموضوعي"، من أجل بناء واستكمال نظرية " الحديث الموضوعي" التي أرى أنها في طريقها نحو الكمال بإذن الله تعالى.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية: هل يمكن أن نستخلص منهجا للبخاري في بناء الموضوع من خلال كتاب الإيمان؟ ما هو هذا المنهج؟ وماهي مكوناته؟ وما هي القواعد والأسس التي تحكم هذه المكونات؟

أهداف البحث: 1- الكشف عن مكونات وعناصر بناءً الموضوع عند البخاري، وتحديد هذه المكونات وكيفية توظيفها في بناء الموضوع. 2- استخلاص قواعد المنهج الذي أسس البخاري الموضوع بناء عليه.3- بيان كيف يمكن الاستفادة منه في دراساتنا المعاصرة في الحديث الموضوعي.

حدود البحث: 1- اقتصر البحث على كتاب الإيمان لأنه يشكل وحدة موضوعية متكاملة، كما أنه أول كتاب في الصحيح فيه المكونات كاملة، واعتبرت أن بدء الوحي جزء منه كالمقدمة له بناءً على رأي ابن حجر في خاتمة الكتاب، وعلى ما تبين لي من الاتصال الوثيق بينهما. 2- اعتمدت من الشروح في الأغلب فتح الباري لأنه يحقق غرضي من البحث ولاتساعه وشموله ودقته.

منهج الباحث: قام البحث على المنهج الاستقرائي التام لما في كتاب الإيمان، ثم المنهج التحليلي والاستنباطي لكل ما ورد فيه مما يتطلبه الموضوع.

الدراسات السابقة: لم أطلع على أي بحث علمي أو دراسة علمية تتناول هذا الموضوع.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين كل منها

* قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/2/24، وتاريخ قبوله 2015/6/7.

© 2016 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

في خمسة مطالب وخاتمة كما يلي:
المبحث الأول: مكونات الموضوع عند الإمام البخاري من خلال كتاب الإيمان
المطلب الأول:الآيات القرآنية الكريمة.
المطلب الثاني: الأحاديث المرفوعة وأنواعها.
المطلب الثالث: الموقوفات والمقطوعات.
المطلب الرابع: شرح الحديث.
المطلب الخامس:الترجمة والاجتهاد.
المبحث الثاني: منهجية الإمام البخاري في بناء الموضوع من خلال كتاب الإيمان.
المطلب الأول:وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف.
المطلب الثاني:المقدمات والخواتيم.
المطلب الثالث: الترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث.
المطلب الرابع: التكرار المنهجي.
المطلب الخامس: الاختصار المنهجي.
المطلب السادس:حسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق.
الخاتمة.

المبحث الأول

مكونات الموضوع عند الإمام البخاري من خلال كتاب الإيمان

ارتكز الإمام البخاري في بناء الموضوع على مكونات عدة أهمها: الآيات القرآنية، والحديث المرفوع- المتصل أو المعلق- والموقوف، وآثار التابعين، وشرح الحديث، والاجتهاد والاستنباط. فيسمي الكتاب (الموضوع)، ثم يشرع في الأبواب فيترجم للباب بواحد أو أكثر من المكونات السابقة بطريقة منهجية حسب ما يقتضيه المقام، ثم يذكر الحديث أو الأحاديث الدالة على ما ترجم به. وقد يذكر جميع المكونات السابقة وقد يقتصر على بعضها دون بعض، وسأجعل كل مكون في مطلب مستقل، وأبين كيف يبني الكتاب من هذه المكونات، وسيكون وصفي لمنهجه معتمداً على كتاب الصحيح كله بوجه عام وكتاب الإيمان بوجه خاص، إذ يصعب الفصل بين كتاب الإيمان وبقية كتب الصحيح.

المطلب الأول:الآيات القرآنية الكريمة

من أهم ضوابط الفهم الصحيح للحديث النبوي مراعاة نصوص القرآن الكريم، إذ من المعلوم أنه لا يستقيم فهم أحدهما دون الآخر فكلاهما وحي من الله تعالى، وقد كان للبخاري رحمه الله تعالى قدرة بارعة على استحضار النصوص القرآنية المناسبة، ومعرفة بأقوال المفسرين من الصحابة والتابعين وغيرهم (اسطيري 2009 ج1 ص564). وقد راعى الإمام البخاري هذا الأمر في كل الصحيح ومنه كتاب الإيمان، وبإحصاء يسير لما فيه نجد ما يلي: 1- عدد الآيات في الكتاب 33 آية مفرقة على 16 باباً، 2- كرر آيتين في باب آخر من نفس الكتاب، 3- وكان يذكر في الغالب جزءا من الآية وهو موضع الشاهد الذي يحتاجه في الترجمة للاستدلال لرأيه. 4- أكثر باب ذكر فيه إحدى عشرة آية وأقله آية واحدة. 5- وهناك 32 باباً من ثمانية وأربعين باباً لم يذكر فيها آيات من الكتاب الكريم، بمعنى أن ثلث الأبواب احتوت في ترجمتها على آيات قرآنية وثلثين لم يذكر فيها ذلك. ويتبين منهجه في الآيات الكريمة من خلال ما يلي:

أ- منهجه العام في الاستدلال بالقران الكريم، انظر، (اسطيري 2009):

يلجأ البخاري إلى القرآن الكريم استدلالاً واستنباطاً وتأصيلاً لما أراده(ابن حجر 1988ج5 ص99 و100)، فيستدل بالقرآن على قطعية الحديث الوارد في المسألة كما في باب (ما جاء في عذاب القبر) من كتاب الجنائز، ويفسر الغريب من الحديث بنظيره من القرآن الكريم كما في (كتاب العلم، باب فضل من علِم وعلَّم) ويميز بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية في الحديث انطلاقا من القرآن ومن ذلك تمييزه بين الإسلام لغة وشرعا كما في (كتاب الإيمان، بَابٌ إِذَا لَمْ يَكُنِ الإِسْلاَمُ عَلَى الْحَقِيقَةِ)، كما أنه يبين مجمل الحديث بالقرآن الكريم كما في كتاب الإيمان "بَابٌ أُمُور الإِيمَانِ"، ويتوسع في الاستدلال بعموم ألفاظ القرآن، فيقضي على الحديث بعام القرآن كذهابه إلى جواز هبة الرشيدة بغير إذن زوجها من مالها كما في(كتاب الهبة، باب هبة المرأة لزوجها)، كما يخصص عام الحديث بالقرآن، كتخصيصه الاعتكاف في المساجد فقط كما في كتاب الاعتكاف،(باب الاعتكاف في العشر الأواخر)، كما يرى تقييد مطلق السنة بالقرآن كما في مسألة (فضل من مات له ثلاثة أولاد لم يبلغوا الحنث) حيث قيدها بالصبر والاحتساب كما في (كتاب الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب).

ب- منهجه العام في تفسير الآيات والاستدلال بها في كتاب الإيمان:

من خلال قراءتي في كتاب الإيمان من صحيح البخاري وجدت ما يلي:

1- ينقل الإمام البخاري أحيانا قول بعض أئمة التفسير في تفسير الآية ويسميهم، وفي كتاب الإيمان من هذا الباب ثلاث آيات فقط وهي: الأولى في بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله

عليه وسلم بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: "وَقَالَ مُجَاهِدٌ{شَرَعَ لَكُمْ} (سورة الشورى آية 13): أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا".والثانية في الباب ذاته: "وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ {شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} (سورة المائدة آية 49) سَبِيلاً وَسُنَّةً".والثالثة في باب(مَنْ قَالَ إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ).: "وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(سورة الحجر آية 92)عَنْ قَوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ".

2- يفسر البخاري الآية نقلاً عن علماء التفسير من غير ذكر لهم أو تسمية، ومن الأمثلة ما جاء في بَاب "مَنْ قَالَ إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ، لقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: {وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} (سورة الزخرف آية72)، وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ}(سورة الحجر آية 92) عَنْ قَوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ..."، قال ابن حجر في الفتح (ج1ص98): " وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا تعملون معناه تؤمنون".

3- ويختار تفسيراً للآية خاصاً به دون غيره، ومثاله قوله في باب(مَا جَاءَ أَنَّ الأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى): "وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ}(سورة الإسراء آية 84) عَلَى نِيَّتِهِ، وقوله في باب الصلاة من الإيمان: "وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ}(سورة البقرة آية 143)، يَعْنِي صَلاَتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ".

4- وقد يشير الى تفسير الآية بحديث ليس على شرطه دون أن يذكره، ومثاله ما جاء في تفسير قول الله تعالى "ليس البر...." (سورة البقرة آية 177) قال ابن حجر في الفتح: (ج1 ص66):"ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد "أن أبا ذر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فتلا عليه ليس البر إلى آخرها، ورجاله ثقات وإنما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه".

ج- منهجه في التراجم بالآيات من حيث صراحة الدلالة أو غموضها في كتاب الإيمان:

1- كانت أغلب تراجمه من الآيات تدل دلالة واضحة صريحة على مقصوده، فيصرِّح أن هذه الآية تفيد كذا كما في: "بَابٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ"، وباب "الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلاَّ بِالشِّرْكِ". لِقَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ. وباب وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الإِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: {وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (سورة ال عمران آية 134)، ومن الأمثلة أيضا بَابٌ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ". وَقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ} (سورة التوبة آية 91) فالآية والحديث دلالتهما واحدة.

2- وقد يكون تعلق الآية بالترجمة واضح ولكنه غير صريح، ومثاله: ما قال ابن حجر (ج1ص 60) في التعليق على قول البخاري يزيد وينقص: "ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة وبثبوتها يثبت المقابل فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة".

3- إذا كانت دلالة الآيات على الموضوع المراد غير متساوية فإنه يفصل بينها بفاصل، قال ابن حجر(ج1 ص63) في توجيه فصل المصنف بين الآية {وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}(سورة البقرة آية 260). وبين الآيات التي قبلها:"وإنما فصل المصنف بين هذه الآية وبين الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالإشارة والله أعلم".

4- قد تكون العلاقة بين الآية والحديث غامضة فيلمح البخاري بتفسير الآية من قول بعض أئمة التفسير بما يناسب الحديث؛ قال: ابن حجر(ج1ص89) في باب "أنا أعلمكم بالله": "وكأن المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم فإنه قال في قوله تعالى {لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم...} (سورة البقرة آية 225)، قال: هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنا كافر، قال: لا يؤاخذه الله بذلك حتى يعقد به قلبه فظهرت المناسبة بين الآية والحديث...".

المطلب الثاني: الأحاديث المرفوعة بأنواعها

إن المقصد الأساس عند البخاري هو جمع الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريقة منهجية لتحقيق الهدف، كما يتضح من تسمية كتاب الصحيح. فالأحاديث المرفوعة هي المكون الأبرز من مكونات الصحيح، وبنظرة تحليلية لكتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي(ابن حجر، الفتح ج1 ص169) نجد أنه اشتمل "من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالمكرر، منها في بدء الوحي خمسة عشر، وفي الإيمان ستة وستون،المكرر منها ثلاثة وثلاثون، منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون، في بدء الوحي ثمانية، وفي الإيمان أربعة عشر، ومن الموصول المكرر ثمانية، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة، وبقية ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير... وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثرا معلقة، غير أثر بن الناطور فهو موصول وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان والله أعلم"(ابن حجر، ج1 ص169)، والجدول التالي يبين هذه المكونات:

البيان	العدد	المكرر	مكانها	ملاحظات
عدد الأبواب	48		6 في بدء الوحي،42في الإيمان	
الحديث المرفوع بجميع أنواعه	81	33	15 في بدء الوحي،66 في الإيمان	
المتابعات أو المعلقات	22		8 في بدء الوحي و14 في الإيمان	
الموصول المكرر		8		
معلقات غير موصولة في مكان آخر		3		
موصول غير مكرر	48			
موقوفات على الصحابة والتابعين	13			معلقة كلها الا اثنين

قلت (الباحث): بنى البخاري رحمه الله تعالى كتاباً كاملاً على (33) آية، وثمانية وأربعين حديثاً متصلا غير مكرر، وكرر منها (33) معلقاً أو موصولاً، فمجموع الأحاديث بالمكرر (48+33)=(81)، وعدد الآثار(13) أثراً كلها معلقة، بالإضافة إلى اجتهاداته وآراءه، وهذه كافية لبناء موضوع، فمجموع ما فيه من المكونات هو:(33+ 81+ 13)=(127) بين آية وحديث وأثر، وهذا التفصيل مهم للباحثين في بناء الموضوع حيث يعطي تصوراً تقريبياً للأعداد والنسب الممكنة في بناء الموضوع، ولا يشترط الالتزام بهذه الأعداد ولكنها لتقريب المسألة.

ومن منهجه في إخراج الأحاديث مما يفيد بحثي ما يلي:

1. يستخدم البخاري طريقة المصنفين من المحدثين غالباً بأن يعقد الترجمة ويذكر فيها حديثاً مسنداً فقط وهذا هو الأكثر.
2. وقد يذكر حديثاً ما برواية معينة ويريد أصل الحديث فقط.(ابن حجر ج1 ص169).
3. ويختار ويرجح الرواية المتيقنة على المشكوك فيها كما في حديث " الإيمان بضع وستون شعبة...." (البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان،ج 1ص 67) فقد روي بغير هذا اللفظ ولكنه رجح رواية الستون لأنها المتيقنة،قال ابن حجر(ج1ص67)" قوله: "وستون...يرجح بأنه المتيقن وما عداه مشكوك فيه...وبهذا يتبين شفوف نظر البخاري وقد رجَّح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن".
4. ويبين أحيانا الاختلاف بين الروايات لتفسير بعض معاني الحديث. ومن أمثلته:رواية" وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خير"،..." (قالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ إِيمَانٍ مَكَانَ مِنْ خَيْرٍ) (البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه ج1 ص127).
5. أما الأحاديث المعلقة التي ليست على شرطه فإنه يترجم بها إذا توافق معناها مع معنى حديث الباب وإن اختلفت الألفاظ، فالحديث يفسر بعضه بعضا، كما في "باب الدِّينُ يُسْرٌ." وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: "أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَة" (البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر،ج1 ص116). قال ابن حجر (ج1ص117): "وهذا الحديث المعلق... إسناده حسن استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر".
6. وإذا ترجح عنده رفع الحديث حكماً فإنه يخرجه كما في حديثه عن هرقل، فيما رواه عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: "أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ أَنَّ هِرَقْلَ قَالَ لَهُ سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ...." (البخاري، كتاب الإيمان، باب،ج 1ص 42). قال ابن حجر(ج1ص153) في شرح الحديث:"فإن قيل لا حجة له فيه لأنه منقول عن هرقل، فالجواب: أنه ما قاله من قبل اجتهاده وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قررناه فيما مضى وأيضا فهرقل قاله بلسانه الرومي وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي وألقاه إلى ابن عباس وهو من علماء اللسان فرواه عنه ولم ينكره فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى".

قلت (الباحث): هذه المناهج للبخاري نافعة جداً، ومؤشر قوي للباحث في الحديث الموضوعي من حيث طريقة تعامله مع الروايات التي يختارها وينتقيها لبحثه. والله أعلم

المطلب الثالث: الموقوفات والمقطوعات

ذكر البخاري في كتاب الإيمان ومقدمته بدء الوحي من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثراً، منها أحد عشر معلقة واثنين متصلين، هما أثر ابن الناطور وخطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان. ومن منهجه في الموقوفات والمقطوعات والمتابعات مما يفيد بحثنا ما يلي:

1- يكثر البخاري من ذكر الآثار التي لها تعلق بالباب، ولو لأدنى تعلق –أحيانا- بعد الترجمة (الهاشمي،2011 ص92).

2- وقد تكون هذه الموقوفات متصلة، أو معلقة بصيغة الجزم وهو الأغلب، وبعضه بصيغة التمريض.

3- وللبخاري أغراض متعددة من وراء إخراجه للموقوفات والمقطوعات منها:

أ- تناسبها التام ووضوح دلالتها على المراد كقوله في باب إِفْشَاءُ السَّلاَمِ مِنَ الإِسْلاَمِ. (البخاري، كتاب الإيمان، باب إفشاء السلام من الإسلام،ج1 ص103) "وَقَالَ عَمَّارٌ ثَلاَثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الإِيمَانَ الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ وَبَذْلُ السَّلاَمِ لِلْعَالَمِ وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ". ب- ومنها أنه يذكر الموقوف تبعا للمرفوع إذا جاءا في سياق واحد كحديث جرير الذي وصله في باب الدين النصيحة، فهو مؤلف من جزأين أحدهما موقوف والآخر مرفوع والظاهر أن سياقه للموقوف كان تبعا، لأنهما جاءا في سياق واحد، ج- وقد يذكر الموقوف لأنه لم يجد شيئا مرفوعا على شرطه فيقوي ما يذهب إليه، د- ليبين أنه اختياره؛ فإذا ذكر أثراً موقوفا في موضع الاختلاف فإن ما ينقله هو اختياره (الهاشمي ص 83). وكان له اهتمام بالمقطوعات من أقوال التابعين فيذكر في الباب ما يشهد لما يذهب إليه.

وعلى سبيل المثال فمن الموقوفات والمقطوعات التي ذكرها في أول باب من كتاب الإيمان: بَابٌ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ: و... كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيٍّ بْنِ عَدِيٍّ إِنَّ لِلإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا فَمَنِ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ فَإِنْ أَعِشْ فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا وَإِنْ أَمُتْ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ"، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ {وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}.وَقَالَ مُعَاذٌ اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً.وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ الْيَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ.وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ لاَ يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ.وَقَالَ مُجَاهِدٌ {شَرَعَ لَكُمْ} أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاحِدًا. وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ {شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} سَبِيلاً وَسُنَّةً. (البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ، ج1 ص 63).

فقولَ مُعَاذٌ: "اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً. "دلالته ظاهرة على المراد، قال ابن حجر (ج1 ص63):"وصله أحمد بسند صحيح،... ووجه الدلاله منه ظاهرة لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمنا وأي مؤمن وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيمانا بذكر الله تعالى".

وأما قول ابْنُ مَسْعُودٍ: "الْيَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ" فدلالته بالإشارة كما قال ابن حجر(ج1ص63): "وصله الطبراني بسند صحيح... وجرى المصنف على عادته في الاقتصار على ما يدل بالاشارة وحذف ما يدل بالصراحة".

ومن المقطوعات، قوله: "وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ..." قال ابن حجر (ج1ص62):" والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان يزيد وينقص حيث قال استكمل ولم يستكمل". ومنه قول البخاري: وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ {وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}، قال ابن حجر(ج1ص63):"أشار إلى تفسير سعيد بن جبير، ومجاهد، وغيرهما لهذه الآية... ".

قلت (الباحث): مراعاة الموقوفات والمقطوعات أصل مهم في دراسات الحديث الموضوعي ومنهج البخاري في ذلك يمكن أن يكون أصلاً يبني الباحث في الحديث الموضوعي عليه.

المطلب الرابع: شرح الحديث

كان الفقه والاستنباط من الحديث أحد مقاصد البخاري رحمه الله تعالى من تأليف كتابه، ومن أجل ذلك رتبه على الأبواب الفقهية، وأودع فيه الفوائد الغزيرة في الكتب والأبواب والتراجم، ومن أجل أن يتم له ذلك فقد اعتنى بشرح الحديث وبيان مختلفة وغريبة، وتنوعت وسائله في سبيل تحقيق هذا المقصد ومن ذلك أنه:

1- "يجعل الترجمة كالشرح والبيان لحديث الباب، أو يجعل الحديث شرحاً وبياناً للترجمة" (الهاشمي ص93). وهذا واضح في أكثر الأبواب والتراجم.

2- عني بتفسير بعض الألفاظ الغريبة في الآيات أو الحديث ولم يكثر من ذلك، وربما كان إذا ورد في الحديث لفظ من ألفاظ القرآن الكريم يفسره للإفادة (الهاشمي ص94). وهو "في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم"(ابن حجر ج1 ص243)، ومن أمثلة شرحه للغريب في (كتاب الإيمان باب ماجاء أن الأعمال بالنية)، قوله وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ} عَلَى نِيَّتِهِ. قال ابن حجر (ج1ص165): "قوله على نيته تفسير منه لقوله على شاكلته، بحذف أداة التفسير".

3- ومن الشرح أنه يهتم بمختلف الحديث والتعارض الظاهري في الأذهان بين الحديث وغيره:

- فإذا تعارضت عنده الأدلة ويكون عنده وجه الجمع بينهما يحمل كل واحد على محمل صحيح فيترجم بذلك المحمل إشارة الى وجه الجمع، "في باب واحد (الهاشمي ص85)، ومن الأمثلة ما جاء في (باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام): قال ابن حجر(ج1ص140): "تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضى تغايرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام

إظهار أعمال مخصوصة، أراد أن يرد ذلك بالتأويل إلى طريقته...".

قلت(الباحث): بيَّن البخاري ذلك بذكره لحديث وفد عبد القيس حيث فسر الإيمان في قصتهم بما فسر به الإسلام، وبقول الله "إن الدين عند الله الإسلام" فالإسلام هو الدين، وبما دل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين، بما يدل أن الإسلام والإيمان أمر واحد.

- وقد يعقد بابين لحل المختلف من الحديث (الهاشمي، ص86).

قلت (الباحث): وطرق البخاري في حل المختلف كثيرة والغرض هنا التنبيه على أصل هذه المسألة مما يفيد الكاتب في الحديث الموضوعي وأنه يجب أن يسلك هذا المنهج في كتابته لحل المختلف من الحديث وبيان الفهم السديد له.

4- ومن الشرح أنه يذكر أحيانا الاختلاف بين الروايات لتفسير بعض معاني الحديث. ومن أمثلته ما جاء في (كتاب الإيمان، بَابٌ زِيَادَةِ الإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ ج1 ص92)، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خير،..."قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ إِيمَانٍ مَكَانَ مِنْ خَيْرٍ)، قال ابن حجر(ج1 ص92): "وفائدة إيراد المصنف له من جهتين إحداهما تصريح قتادة فيه بالتحديث عن أنس ثانيتهما تعبيره في المتن بقوله من إيمان بدل قوله من خير فبين أن المراد بالخير هنا الإيمان".

قلت (الباحث): على الباحث في الحديث الموضوعي أن يذكر الفروق بين الروايات إذا كان لها فوائد إسنادية أو كانت مؤثرة في المعنى، وأن يراعي المسائل السابقة في كتابته للموضوع حسب ما يقتضيه المقام.

المطلب الخامس:الترجمة والاجتهاد.

وهي إحدى المكونات التي التزم رحمه الله بها، فقد كان جامعه حافلا باستنباط الفوائد الفقهية، فيستنبط الأحكام من الأحاديث ويترجم لها ويتفنن في ذلك بما لا يدركه فيه غيره (ابن حجر ج1 ص103)، و"لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه"(ابن حجر ج1ص243)، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون الحديثية معاني كثيرة، وأحكاما عديدة فهذا أكبر همه وجل مقصده.(ابن حجر، هدي الساري ص13، والهاشمي ص71)،وقد تنوعت طرق البخاري في الترجمة إلى ثلاثة أنواع هي: التراجم الظاهرة، والتراجم الاستنباطية، والتراجم المرسلة (نور الدين عتر، ص285).

وسأناقش هنا مسألتين من مسائل منهجه في الاجتهاد، كما سأناقش البقية في المطلب الخامس من المبحث الثاني ليتكاملا معاً في بيان منهجه رحمه الله:

أ- يؤثر الخفي على الجلي في تراجمه: حتى إنه قد يشكل بيان وجه مناسبة الحديث بالباب، مما جعل بعضهم ينتقدون صنيعه ويطعنون به (عتر، 297) ويزول الإشكال والتعسر عند إمعان النظر والتأمل التام إلا في مواضع يسيرة، (الهاشمي، ص84-86، وعتر 297): 1- أنه يذهب في كثير من التراجم إلى أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه من ذلك لعدم ممارسته لهذا الفن ولكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات، 2- ويذكر في الباب حديثاً لا يدل هو بنفسه على الترجمة أصلا ولكن له طرق وفي بعض طرقه ما يدل عليها إشارة أو عموما... وهذا لا ينتفع به إلا المهرة من المطلعين على طرق الأحاديث وألفاظها، 3- ومنه أنه يبِّوب بلفظ إحدى الروايات ثم يورد الحديث بلفظ آخر ليرشد الطالب إلى تتبع الروايات في الباب وإلى استخراج اللفظ الذي بوب به، 4- ويترجم بلفظ حديث ليس على شرطه أو بلفظ يومئ إلى معناه ثم يورد حديثاً شاهداً له يؤدي معناه بأمر ظاهر أو خفي (الهاشمي ص80). 5- ويترجم لشيء ثم يذكر فيه حديثاً كما سمعه من شيخه جملة (تاما) لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً له (الهاشمي ص71).

قلت (الباحث): الخفاء في الترجمة مسلك عند البخاري في بعض تراجمه، ولكن الوضوح والصراحة منهج عند البخاري نفسه -كما تقدم في عدة مواضع من هذا البحث- وعند أغلب المحدثين فلا ينبغي العدول عنه إلا لمصلحة.

ب- منهجه في مسائل الخلاف،(الهاشمي ص 80-85): وكان له في مسائل الخلاف منهجه ومنه 1- كان رحمه الله تعالى يورد الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها،2- ولا يجزم في الحكم إلا إذا كانت عنده قوة الدليل،3- وفي المسائل التي لم يستطع الجزم بها فإنه قد يترجم بمذهب يذهب إليه ذاهب قبله ويذكر في البيان ما يدل عليه بنحو من الدلالة فيكون في الجملة شاهدا له من غير قطع بترجيح ذلك المذهب، 4- وإذا توقف في شيء ترجم عليه بترجمة مبهمة، 5- وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام وذلك حيث لا يتجه به الجزم بأحد الاحتمالين، 6- وقد يترجم لمسألة اختلفت فيها الأحاديث فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها.

قلت (الباحث): منهجه في مسائل الخلاف نافع جداً لمن يدخل باب الحديث الموضوعي حيث يرشده إلى سعة الأفق في

موضوعات الخلاف وطرق تعامله معها.

المبحث الثاني
منهجية الإمام البخاري في بناء الموضوع
من خلال كتاب الإيمان

للبخاري رحمه الله تعالى منهج واضح في بناء الموضوع، وقد رأيت بعد التحليل الدقيق لكتاب الإيمان أن منهجه في البناء يقوم على ستة أركان هي: 1- وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف، 2- المقدمات والخواتيم، 3- الترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث، 4- التكرار المنهجي 5- الاختصار المنهجي، 6- حسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق،ولبيان هذه الأركان فإني سأفرد كل واحد منها بمطلب مستقل.

المطلب الأول:وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف

تركزت أهداف البخاري في كتاب الإيمان على موضوع واحد فقط وهو بيان مسائل الإيمان، فهي الهدف الكبير للبخاري في هذا الكتاب من حيث إثباتها، وبيان جملتها، وتفاصيلها، وتقرير مذاهب السلف فيها، والاستدلال عليها, ومناقشة الشبهات الواردة عليها، ومناقشة الفرق المختلفة، والرد على خصومه في المسائل التي أراد تقريرها.

ومن أهم المسائل (الأهداف) التي أراد تقريرها ما يلي:

- أن الدين والإسلام والإيمان تطلق على العمل، قال ابن حجر(ج 1ص167): "وعليه بنى أكثر كتاب الإيمان". وقال في باب (أحب الدين إلى الله أدومه): (ج1 ص100 و125): مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال لأن المراد بالدين هنا العمل، والدين الحقيقي هو الإسلام والإسلام الحقيقي مرادف للإيمان فيصح بهذا مقصوده "،وقال أيضا في بيان الفوائد من حديث جرير(ج1 ص167)::"بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم...":"وفي الحديث فوائد أخرى منها أن الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة ديناً وعلى هذا المعنى بني المصنف أكثر كتاب الإيمان".

- أن الإيمان يزيد وينقص، والظاهر أن هذه المسألة كانت أحد مقاصد البخاري من عقد هذا الكتاب ففي أول باب من كتاب الإيمان.وهو "بَابٌ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ". قال البخاري: وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ. قال ابن حجر: (ج1 ص60): ذهب السلف إلى أن اللإيمان يزيد وينقص، وقال في شرح ترجمة: " وَالْحُبُّ فِي اللهِ وَالْبُغْضُ فِي اللهِ مِنَ الإِيمَانِ"،"واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص لأن الحب والبغض يتفاوتان"، وهناك مواضع أخرى غيرها(ج1 ص70و 72و 92).

- ترادف معنى الإيمان والإسلام، قال ابن حجر(ج 1ص71): " الإيمان والإسلام عنده مترادفان".وقد ناقش أدلة المعترضين وشبهاتهم في هذه المسألة: (ج 1ص140):، فقد ترجم في كتاب الإيمان: "بَابٌ سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيَّ عَنِ الإِيمَانِ وَالإِسْلاَمِ وَالإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ وَبَيَانِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَهُ. ثُمَّ قَالَ جَاءَ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ - يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا". وقال بعد حديث هرقل:" قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الإِيمَانِ". قال ابن حجر(ج 1ص153): "سمي الدين إيمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان"، وفي باب "من الدين الفرار من الفتن" قال ابن حجر: "عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان مع كونه ترجم لأبواب الإيمان مراعاة للفظ الحديث ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى إن الدين عند الله الإسلام صح إطلاق الدين في موضع الإيمان". قال العيني (ج1 ص297): في شرح ترجمة البخاري يزيد وينقص: "الإيمان والإسلام واحد عند البخاري":

- أن للإيمان مكملات، كما قال ابن حجر (ج 1ص154): في كتاب الإيمان (باب فضل من استبرأ لدينه ج1 ص154):"كأنه أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان".

- تضمنت تراجم البخاري وما فيها من أحاديث وآيات وتراجم الرد على الفرق الضالة في بعض المسائل المتعلقة بالإيمان، ولعل الأمر واضح جداً في هذا الكتاب على وجه الخصوص،ومن هذه الفرق التي استدل على بطلان رأيها كل من:

1- الخوارج: فقد أورد حديث عبادة بن الصامت (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم...) (البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ ج1 ص81)لأنه" تضمن الرد على من يقول أن مرتكب الكبيرة كافر أو مخلد في النار"(ابن حجر فتح الباري،ج1 ص82)، وفي شرح ابن حجر لترجمة (باب المعاصي من أمر الجاهلية..) (ج1 ص106): قال:"ومحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر مجازا على إرادة كفر النعمه لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافا للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ونص القرآن يرد عليهم".

2- المعتزلة: ففي باب (تفاضل أهل الإيمان في الأعمال)قال ابن حجر(ج 1ص93): ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن

المعاصي موجبة للخلود.

3- الكرامية: وقد رد البخاري على آرائهم وناقشهم في باب" أنا أعلمكم بالله..." قال ابن حجر في الفتح (ج1 ص89)::"...مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم الا بانضمام الاعتقاد إليه والاعتقاد فعل القلب.. فإن فيه دليلاً على بطلان قول الكرامية أن الإيمان قول فقط ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه". قال ابن بطال(ابن بطال 2003 ج 1ص72)::"قوله: " (وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ)، أي بما اعتقدته وأضمرته، فسمي ذلك الاعتقاد فعلاً للقلب، وأخبر أنه لا يؤاخذ عباده من الأعمال إلا بما اعتقدته قلوبهم، فثبت بذلك أن الإيمان من صفات القلوب، خلاف قول الكرامية وبعض المرجئة: أن الإيمان قول باللسان دون عقد بالقلب.

4- المرجئة: ففي حديث ابْنِ عُمَرَ عن رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ:" أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ...". (البخاري، كتاب الإيمان، بَابٌ فإن تابوا...ج1 ص95) قال ابن حجر(ج 1ص95): "ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئه حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال"، وفي كتاب الإيمان باب (خوف المؤمن من أن يحبط عمله...)، عَنْ زُبَيْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنِ الْمُرْجِئَةِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ. قال ابن حجر (ج1 ص135):"هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها بخلاف هذا".

قلت(الباحث): وضوح الهدف عند الباحث، ووحدة الموضوع الذي يعالجه أسس مهمة في كتابة البحث العلمي في الحديث الموضوعي، ويستطيع من خلال تحديد الهدف ووحدة الموضوع أن يصل بأقصر طريق إلى ما يريده والله أعلم.

المطلب الثاني:المقدمات والخواتيم

أ- المقدمات:

للمقدمات أثرها في التأليف فهي تدل على مراد المؤلف وأغراضه، واهتمامه، وربما منهجه، وقد لاحظت اهتمام البخاري في المقدمات وبالنظر في كتاب الإيمان، ومقدمته بدء الوحي نلاحظ ونستنتج ما يلي:

- يراعي البخاري براعة الافتتاح في كل كتبه (ابن حجر ج13ص542) (والهاشمي، ص 95) (والمتواري ص432) وقد راعى الافتتاح في "بدء الوحي" ترجمة وسنداً ومتناً ومن ذلك أنه:

- يلاحظ أن البخاري لم يستفتح بدء الوحي بكلمة كتاب، لأنه جعله كالمقدمة ولا تستفتح بما يستفتح به غيرها، لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها (ابن حجر ج1 ص61).

- ابتدأ صحيحه ببدء الوحي- وهو جزء من كتاب الإيمان-، والسبب أن الكتاب موضوع لجمع وحي السنة فصدره ببدء الوحي.

- ابتدأ الكتاب بحديث الأعمال لأن الوحي لبيان الأعمال الشرعية فصدره به، وقد يقال أنه لما "كان مقدمة النبوة في حق النبي صلى الله عليه وسلم الهجرة إلى الله تعالى بالخلوة في غار حراء فناسب الافتتاح بحديث الهجرة "(ابن حجر ج1ص17).

- أما السند: فقد "افتتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قرشي أخذ عنه، فكأن البخاري امتثل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قريشا. وله مناسبة أخرى لأنه مكي كشيخه، فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك، لأنه شيخ أهل المدينة، وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل (ابن حجر ج1 ص15).

- روى البخاري رحمه الله تعالى حديث هرقل مع أبي سفيان في بدء الوحي، واستشكله البعض بأنه غير مناسب لبدء الوحي، ورد ابن حجر (ج1ص61) فقال: "فإن قيل ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الابتداء... ".

ب- الخاتمة:

ويراعي البخاري رحمه الله تعالى براعة الاختتام عند ختم كل كتاب (الهاشمي، ص 95 وابن حجر، ج13 ص542، والمتواري ص432)، بل كذلك في الأبواب أحيانا، وقد راعى ذلك بوضوح في بدء الوحي وكتاب الإيمان ومنه:

- ختم بدأ الوحي بقصة هرقل، والسبب كما قال ابن حجر(ج1ص58): "لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستبهما، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا،وقال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل ختم به البخاري هذا الباب، الذي استفتحه بحديث الأعمال بالنيات، كأنه قال إن صدقت نيته انتفع بها في الجملة وإلا فقد خاب وخسر، فظهرت مناسبة إيراد قصة بن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر الباب به، ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة

الاختتام وهو واضح مما قررناه"

- ومن براعة الاختتام أنه ختم معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بترجمة باب (اتباع الجنائز من الإيمان) لأن ذلك آخر أحوال الدنيا.(ابن حجر ج1ص133).

- "ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيرًا إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم.

- "ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه فأومأ بقوله: "فإنما يأتيكم الآن" إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها إذ لا تزال طائفة منصورة وهم فقهاء أصحاب الحديث، وبقوله: "استعفوا لأميركم" إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل، ثم ختم بقول "استغفر ونزل" فأشعر بختم الباب، ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة، أن معظمها يقع بالتعلُّم والتعليم.(ابن حجر ج1ص169).

- قلت(الباحث):على الباحث في الحديث الموضوعي أن يستلهم من البخاري حسن التصرف في الابتداء والختام ليكون عمله أقرب إلى الكمال.

المطلب الثالث: الترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث

من أسس المنهجية العلمية التي تميز بها البخاري أنه يراعي في إيراد كل كتاب مناسبته بالكتاب الذي قبله، وكذلك يراعي غالبا مناسبة كل باب بالباب السابق (الهاشمي ص95)، وقد استفرغ البخاري رحمه الله تعالى جهده في حسن ترتيبه للصحيح كله. (ابن رشيد السبتي 2008)، فالتناسب في الصحيح جاء من وجوه متعددة منه ترتيب كتب الصحيح، وترتيب الأحاديث في الباب الواحد، والتناسب بين الأبواب في الكتاب الواحد، والتناسب بين التراجم والأحاديث تحتها، وبين الحديث الأخير في الباب والكتاب الذي يليه,غيرها (عجين، التناسب في صحيح البخاري ص3).

وقد نقل لنا ابن حجر في هدي الساري (ص470) فصلاً في ذكر مناسبة الترتيب بين الكتب والأبواب ملخصاً من كلام شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني رحمه الله تعالى فقال: "قال رضي الله عنه بدأ البخاري بقوله كيف بدء الوحي ولم يقل كتاب بدء الوحي لأن بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي، قلت: ويظهر لي أنه إنما عراه من باب لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه فهو أم الأبواب فلا يكون قسيما لها، قال وقدمه لأنه منبع الخيرات وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات ومنه عرف الإيمان والعلوم، وكان أوله إلى النبي صلى الله عليه وسلم بما يقتضي الإيمان من القراءة والربوبية وخلق الإنسان فذكر بعده كتاب الإيمان..وكان الإيمان أشرف العلوم فعقبه بكتاب العلم وبعد العلم يكون العمل..."

وبتتبع الترتيب في كتاب الإيمان نجد ابن حجر كشف عن بعضه وسأورده كما في ترتيب الفتح لبيان الترتيب المنهجي البديع في أبواب وأحاديث كتاب الإيمان ومن ذلك قوله:

- "ولما استدل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ما ورد في القرآن والسنن الصحيحة من بيانها فأورده في هذه الأبواب تصريحا"(ابن حجر ج1 ص72).

- وفي (باب حلاوة الإيمان): قال: "مقصود المصنف أن الحلاوة من ثمرات الإيمان ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك"(ابن حجر ج1 ص77).

- في شرح باب "علامة الإيمان حب الأنصار" قال: "ولما ذكر في الحديث السابق أنه "لا يحبه الا الله" عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف وهو النصرة إنما هو لله تعالى فهم وأن دخلوا في عموم قوله "لا يحبه الا الله" لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية"(ابن حجر ج 1ص80).

- وقال في بيان سبب عدم ترجمة البخاري لحديث عبادة بن الصامت في البيعة:"الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به كصنيع مصنفي الفقهاء... وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه "(ابن حجر ج 1ص82).

- وقال ابن حجر (ج1 ص105) و(القسطلاني، 1323هـ ج1 ص113) في (باب كفران العشير وكفر دون كفر): مراد المصنف أن يبيِّن أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة قال وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة؛وهي قوله صلى الله عليه وسلم لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، فقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله، فإذا كفرت المرأة حق زوجها وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية، كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله، فلذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن المله ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمور الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان".

- وقال (ج 1ص109) في باب ظلم دون ظلم "ومناسبة إيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا التقرير ظاهرة" (ابن حجر. وقال (ص110)): "ولم يلبسوا أي لم يخلطوا... وقال محمد بن إسماعيل التيمي في شرحه: خلط الإيمان بالشرك لا يتصور، فالمراد إنهم لم تحصل لهم

الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم، أي لم يرتدوا، ويحتمل أن يراد إنهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا، أي لم ينافقوا وهذا أوجه، ولهذا عقبه المصنف بباب علامات المنافق وهذا من بديع ترتيبه".

- وقال (ص111) في شرح باب علامة المنافق:" لما قدم أن مراتب الكفر متفاوته وكذلك الظلم اتبعه بان النفاق كذلك".

- وقال: (ص113) (قوله باب قيام ليلة القدر من الإيمان): "لما بين علامات النفاق وقبحها رجع إلى ذكر علامات الإيمان وحسنها لأن الكلام على متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة وإنما يذكر متعلقات غيره استطراداً ثم رجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الإيمان وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدات الباعث والجزاء".

- وقال (ص115) (قوله باب الجهاد من الإيمان): ذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التروك فأخره عن القيام لأنه من الأفعال، ولأن الليل قبل النهار ولعله أشار إلى أن القيام مشروع".

- وقال(ص118): في شرح باب الدِّينُ يُسْرٌ. وَقَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَة. "ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التي قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب في القيام والصيام والجهاد فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع بل يعمل بتلطف وتدريج ليدوم عمله ولا ينقطع ثم عاد إلى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان فقال باب الصلاة من الإيمان".

- وقال (ص125) في "باب أحب الدين الى الله أدومه": "ومناسبته لما قبله من قوله عليكم بما تطيقون لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المغالبة غير مطلوب وقد تقدم بعض هذا المعنى في باب الدين يسر وفي هذا ما ليس في ذاك على ما سنوضحه إن شاء الله".

- وقال (ص135) "ومناسبة إيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنازة مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين وسياق الحديث يقتضى أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أي خالصاً فعقبه بما يشير إلى أنه قد يعرض للمرء ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر فقوله أن يحبط عمله أي يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب الا على ما أخلص فيه".

قلت(الباحث): يظهر بجلاء من خلال تتبع ترتيب الأبواب والأحاديث، أن كل باب وحديث يرتبط بالكتاب كله وبما قبله وما بعده ارتباطا منهجيا وثيقا كسلسلة متشابكة متكاملة لا انقطاع فيها ولا ثلمة. وهذا الذي يجب على الباحث في الحديث الموضوعي، وهو أن يُحكم الربط والتسلسل بعلمية ودقة بين الأحاديث حسب مقصده والموضوع الذي يدرسه.

المطلب الرابع: التكرار المنهجي

تعد مسألة التكرار من المسائل المؤرقة للباحث بالعموم وفي الدراسات الموضوعية للحديث بالخصوص، ولعل النظر في منهج البخاري في التكرار يعين على ضبط المسألة وتقريب المنهج للباحثين، ويمكن تلخيص منهج البخاري في التكرار بالعموم وفي كتاب الإيمان بالخصوص كما يلي:

1- يكرر البخاري الحديث لأغراض علمية منها على سبيل المثال: 1- إزالة الشبهة عن الناقلين وذلك حيث يروى الحديث تاماً ومختصراً، 2- ومنه بيان اختلاف ألفاظ الرواة، 3- ومنها ترجيح أمر من الأمرين المتعارضين، 4- ومنها دفع توهم الزيادة في الإسناد، 5- ومنها التصريح بالسماع،6- ومنها إخراج الحديث عن حد الغرابة،7- ومنها بيان طرق الحديث وذلك حيث اشتمل على معان وله طرق. (الهاشمي، ص 62).

2- لا يكرر البخاري الحديث الواحد بالاسناد الواحد بل يورده لمقتضى كل باب بإسناد آخر، ولا يورد الحديث بإسناد واحد ومتن واحد إلا نادرا وهي اثنان وعشرون حديثاً فقط، ولا يعيد الحديث الواحد في موضعين على صوره واحدة"، (الهاشمي ص64و56)، [3]ابن حجر (ج1 ص103).

3- ينوع البخاري في طريقة تكرار الحديث،ومنه 1- أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين، بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني(ابن حجر، ج1ص 105 والهاشمي، ص 64).وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر،تارة بالجزم إن كان صحيحا وتارة بغيره إن كان فيه شيء.3- وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في متنه بالاقتصار على بعضه بحسب ما يتفق"(ابن حجر، ج1ص 105 والهاشمي، ص 56).

4- أما التراجم فلا يعيد الترجمة في صحيحه إلا إذا كانت الترجمة ذات شقين، كقوله باب أداء الخمس من الإيمان فقد ذكرها في فرض الخمس، وفي الإيمان. (الهاشمي، ص79)

وقد يكرر الترجمة إذا كان في الكلمة اختلاف في التفسير كقوله باب لا هامة(الهاشمي، ص80).

ومن الأمثلة على التكرار في كتاب الإيمان؛ حديث "الحياء من الإيمان" فقد أخرجه في باب (أمور الإيمان)، وأعاده في باب (الحياء من الإيمان)، وفائدة اعادته:"أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق"(ابن حجر ج1ص94). وكرر البخاري حديث" ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان...." في بابين من كتاب الإيمان هما بَابٌ "حَلاَوَةِ الإِيمَانِ".و بَابٌ "مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ". وأراد أن يبين من الأول: أن الحلاوة من ثمرات الإيمان، ومن الثاني: ما يوجد حلاوة ذلك (ابن حجر ج1ص77)، مع ملاحظة أنه غاير بين الإسنادين إلى الصحابي رضي الله عنه، وكرر حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَيُّ الإِسْلاَمِ خَيْرٌ قَالَ تُطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلاَمَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ. في بابين هما باب" إِطْعَامُ الطَّعَامِ مِنَ الإِسْلاَمِ". وباب "إِفْشَاءُ السَّلاَمِ مِنَ الإِسْلاَمِ." وغاير البخاري بين شيخيه اللذين حدثاه مراعاة للإتيان بالفائدة الإسنادية وهي تكثير الطرق، وأنه أراد" تعديد شعب الإيمان فخص كل شعبة بباب تنويهاً بذكرها وقصد التنويه يحتاج إلى التأييد، فلذلك غاير بين الترجمتين (ابن حجر ج1ص103).

المطلب الخامس: الاختصار المنهجي

يختصر البخاري الحديث إذا تم له المعنى (ابن حجر ج1ص70)، أو يقطعه في أكثر من موضع وهو من عاداته في صحيحه (الهاشمي ص64).فإن مذهبه هو جواز اختصار وتقطيع الحديث بشرط أن لا يتعلق بما بعده أو قبله تعلقا يفضي إلى فساد المعنى (ابن حجر ج1ص105)، فيقتصر من الحديث على ما يحقق غرضه منه. وقد يختصر الحديث إذا كان الحديث موقوفا فيه شيء قد حكم برفعه فيقتصر على الجملة المحكوم برفعها(الهاشمي ص64)، ومن الأمثلة على اختصاره ما قال ابن حجر (ج1ص153): "وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا وساقه في كتاب الجهاد تاماً بهذا الإسناد الذي أورده هنا والله أعلم"(ومنه ماقال ابن حجر (ج1ص63): في التعليق على قوله:"وقال بن مسعود اليقين الإيمان كله" هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح وبقيته والصبر نصف الإيمان".

قلت(الباحث): أفضل وصف يمكن أن يضبط مسألة التكرار والاختصار في البحث العلمي في الحديث الموضوعي بنظري هو " التكرار والاختصار المنهجي" حتى لا نفتح الباب كاملاً ولا نغلقه كاملا، وإنما تدور المسالة حسب منهج واضح معين بغرض الفائدة. ونستلهم من منهج البخاري رحمه الله منهجاً معتدلاً يمكن البناء عليه في دراساتنا. والله أعلم.

المطلب السادس: حسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق.

امتاز منهج البخاري رحمه الله بأنه يكون واضحاً بيناً حيناً، كما قد يكون عميقاً خفياً حيناً آخر، وقد قدمت شيئاً من هذا في المطلب الخامس من المبحث الأول، وأستكمل هنا بقية منهجه في الاستدلال ومنه:

أ- **وضوح الاستدلال**

من منهج البخاري أنه يستدل بما هو واضح بيِّن في الغالب، ويكون استدلاله مباشر من الحديث والارتباط بينه وبين مكونات الترجمة، ومن الأمثلة: ما رواه البخاري، كتاب الإيمان:

- باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: { إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ}. قال ابن حجر (ج1 ص15): "ومناسبة الآية للترجمة واضح، من جهة أن صفة الوحي إلى نبينا صلى الله عليه وسلم توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا،كما رواه أبو نعيم في الدلائل بإسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب بن مسعود قال": إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدا قلوبهم ثم ينزل الوحي بعد في اليقظه".

- وفي كتاب الإيمان: "بَابٌ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ"، قال ابن حجر(ج1ص91): "ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم وإسناده كله بصريون وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن".

- وقال(ج1 ص93): "ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان وعلى المعتزلة في أن المعاصي موجبة للخلود". وقال أيضا: "ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين وقد ذكر إنهم متفاضلون في لبسها فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان".

- وقال ابن حجر: (ج1ص100): "ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وأن لم يعلم باطنه فلا يكون مؤمنا لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية وأما اللغوية فحاصلة".

- وقال(ح1ص105): (قوله باب ظلم دون ظلم) "يحتمل أن تكون بمعنى غير أي؛ أنواع الظلم متغايره أو بمعنى الأدنى أي بعضها أخف من بعض وهو أظهر في مقصود المصنف".

قلت(الباحث): وضوح الدلالة من الحديث وارتباطه بباقي المكونات في الحديث الموضوعي بطريقة علمية منهجية،بعيدا عن الغموض أمر أساس في دراسات الحديث الموضوعي.

ب- عمق الاستدلال وبعد النظر

ذكرنا أن البخاري رحمه الله له منهج في الاستدلال بالحديث على أمور يريد تقريرها، ومن الملاحظ بوضوح عمق الاستدلال عند البخاري في كثير من الأحيان.

-ومن الأمثلة ما ذكره في كتاب الإيمان باب وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلاَئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ... أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}. وَقَوْلِهِ: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} الآيَةَ.ثم أخرج حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: "الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ".

قال ابن حجر(ج1ص66): "والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخلة في مسمى البر، كما هي داخلة في مسمى الإيمان، فإن قيل ليس في المتن ذكر التصديق أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تاما"

- وقال في(باب كفران العشير وكفر دون كفر) (ج1ص105):"... وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة؛ وهي قوله صلى الله عليه وسلم: "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"،فقرن حق الزوج على الزوجه بحق الله، فإذا كفرت المرأه حق زوجها، وقد بلغ من حقه عليها هذه الغايه، كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله، فلذلك يطلق عليها الكفر لكنه كفر لا يخرج عن الملة".

- وفي شرح باب الصَّلاَةُ مِنَ الإِيمَانِ. وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ}:قال ابن حجر(ج1ص119) بعد أن ذكر أن تفسير البخاري: " يَعْنِي صَلاَتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ" مشكل عند كثير من العلماء: " ومقاصد البخاري في هذه الأمور دقيقه وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهه التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوجه إليها للصلاه وهو بمكة... وكأن البخاري أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت إلى بيت المقدس، واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولوية، لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع، فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه. فتقدير الكلام يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس".

- ومن الأمثلة ما رواه البخاري في كتاب الإيمان باب "خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ".ثم أخرجَ عنْ أَنَسٍ قَالَ: "أَخْبَرَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ يُخْبِرُ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ فَتَلاَحَى رَجُلاَنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ إِنِّي خَرَجْتُ لأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ الْقَدْرِ وَإِنَّهُ تَلاَحَى فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ فَرُفِعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمُ الْتَمِسُوهَا فِي السَّبْعِ وَالتِّسْعِ وَالْخَمْسِ".

قال ابن حجر(ج1 ص139):"وقوله: فرفعت: أي فرفع تعيينها عن ذكري هذا هو المعتمد هنا، والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد في هذه القصة، قال فجاء رجلان يحتقان- بتشديد القاف- أي يدعي كل منهما أنه المحق، معهما الشيطان فنسيتها، قال القاضي عياض فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة وأنها سبب في العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه أن المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير فإن قيل كيف تكون المخاصمة في طلب الحق مذمومة قلت إنما كانت كذلك لوقوعها في المسجد وهو محل الذكر لا اللغو ثم في الوقت المخصوص أيضا بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان فالذم لما عرض فيها لا لذاتها، ثم أنها مستلزمة لرفع الصوت، ورفعه بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهي عنه، لقوله تعالى "لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي إلى قوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون" ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب".

قلت (الباحث): عمق الاستدلال لا يتنافى مع الوضوح فيه، فهما طريقان وقد تختلف الحالة حسب منهج الكاتب وعمق العلم والاستحضار عنده ونوع المخاطبين، ومن كان في درجة البخاري العلمية فله الحق أن يتصرف كتصرفه؛ من حيث الوضوح حيناً أو العمق في الاستدلال حيناً آخر، أما والحال عندنا أننا نريد تقديم العلم بثوب واضح لا تعقيد فيه، وأن يستفيد منه أكبر شريحة من المسلمين وغيرهم، ونرد على الشبهات، فإنني أرى أن الوضوح والسهولة هما أقرب الطرق لتحقيق هذه الأمور- والله أعلم.

وإذا تبين لنا منهج البخاري في بناء الموضوع فإن الحديث الموضوعي المعاصر لا بد أن يستلهم من منهج البخاري الطرق الصحيحة في البناء، وإني سأذكر هنا خطوات مقترحة في البناء المعاصر للحديث الموضوعي ليتضح المنهج عند الباحثين في هذا الباب. فمن شروط البحث في الحديث الموضوعي (الشرمان، ص208): اختيار موضوع مناسب، والفهم الدقيق له، وتحديد الهدف من الدارسة، ثم صياغة العنوان، وبعدها جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع، ثم رصد أبعاد الموضوع في الواقع العملي والدراسات العلمية، وكتابة

مخطط مبدئي للبحث.

وفيما يتعلق بالحديث؛ فلا بد من تنقية الأحاديث، واعتماد المقبول منها، وما يصلح للاستئناس، ثم فهم الحديث، ومعرفة شرحه، والأحكام التي يتضمنها.

وعند دراسة الموضوع؛ فيجب الإحاطة التامة بالموضوع والتصور الكامل له من خلال الحديث،والدراسات العلمية، ثم معالجة الموضوع في ضوء هداية القرآن الكريم، وفي ضوء مقاصد الشريعة، مع مراعاة خصائص ومتطلبات الموضوع، يليه اكتشاف وإبراز والمنهج النبوي، ثم مناقشة الآراء المختلفة، ومعالجة الواقع في ضوء المنهج النبوي، مع الالتزام التام بشروط البحث العلمي، ثم عرض الدراسة على المختصين.

وفيما يتعلق بالحديث والأسلوب العام للكتابة؛ فيتحرى الباحث اختيار الرواية المناسبة، والتعامل مع الشواهد والمتابعات، مع مراعاة طريقة التخريج المناسبة، ومعالجة مشكل الحديث ومختلفه إن وجد، ومراعاة الأسلوب الحسن في الكتابة وطريقه العرض.

الخاتمة: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهادي الأمين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين وبعد؛ فقد تبين لي بعد هذه الدراسة في كتاب الإيمان من صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى ما يلي:

– يتشكل الموضوع الكلي عند البخاري في صحيحه من خلال الكتاب كاملاً، فكل كتاب على حدة يؤلف موضوعاً، وتحقق الكتب بمجموعها مقصود المؤلف من كتابة الصحيح.

– توصل الباحث الى أن بناء الموضوع عند البخاري كان منهجياً متسلسلاً من حيث المكونات، ثم من حيث دمج هذه المكونات وتوظيفها لتكوين البحث.

– كشف البحث عن مكونات وعناصر بناء الموضوع عند البخاري وهي: الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث المرفوعة بأنواعها, والموقوفات والمقطوعات، وشرح الحديث، والترجمة والاجتهاد. ولكل مكون منها شروط وقواعد وكيفية في بناء الموضوع.

– استخلص الباحث قواعد المنهج الذي أسس البخاري الموضوع بناءً عليه وهي: وحدة الموضوع لتحقيق الأهداف، والمقدمات والخواتيم، والترتيب المنهجي للكتب والأبواب والأحاديث، والتكرار المنهجي والاختصار، وحسن الاستدلال من حيث الوضوح والعمق.

– بين الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث كيف يمكن الاستفادة من منهج البخاري في دراساتنا المعاصرة في الحديث الموضوعي.

– تبين لي أن موضوع الإيمان عند البخاري متكامل حسب أهدافه؛ فقد تضمن تعريف الإيمان، وأهميته، وأركانه، وتتماته، وخصائصه، وثمراته، ونواقضه، ومنقصاته، ومكملاته، والرد على الفرق المنحرفة.

– أرجو من الله عز وجل أن يكون البحث لبنة نافعة في "الحديث الموضوعي"، من أجل بناء واستكمال هذه النظرية – الحديث الموضوعي–التي أرى أنها في طريقها نحو الكمال بإذن الله تعالى.

وعلى كل فهذا جهدي في إبراز هذا الموضوع التأصيلي، وقد بذلت فيه بفضل الله أقصى طاقتي، فإن كان من حق وصواب فمن الله وحده، وإن كان من باطل وزيغ فمني ومن الشيطان.

والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم.

المصادر والمراجع

اسطيري،ج. (2009) فهم الحديث في ضوء القرآن عند البخاري من خلال جامعه الصحيح؛ بحث علمي محكم ضمن الندوة العلمية الدولية الرابعة بعنوان" السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد. ومتطلبات التجديد" في كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الامارات العربية المتحدة الطبعة الاولى، ج1 ص564.

البخاري، م. (1988) الجامع الصحيح مع فتح الباري شرح صحيح البخاري،، تصحيح وعناية محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية القاهرة، مصر.

ابن بطال، ع. (1423هـ – 2003م) شرح صحيح البخارى، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية.

ابن حجر، أ. (1988) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تصحيح وعناية محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية القاهرة، مصر.

ابن حجر، أ. (1988) هدي الساري مقدمة صحيح البخاري،، تصحيح وعناية محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية القاهرة، مصر.

السبتي، م. (2008)، ترجمان التراجم على ابواب صحيح البخاري، جمع وتحقيق: محمد بن زين العابدين بن رستم، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الاولى.
الشرمان، خ. (2010) الحديث الموضوعي (دراسة تأصيلية تطبيقية) دار الفرقان عمان، ط1.
عتر، ن. (1988) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مؤسسة الرسالة، ط2.
(عجين، ع. (2010) التناسب في صحيح البخاري)، بحث علمي مكتوب سنة، الجامعة الأردنية، على الموقع
http://www.riyadhalelm.com/researches/84/3_tnasob.pdf
العيني، م.عمدة القاري، كتاب الإيمان (المكتبة الشاملة).
القسطلاني، أ. (1323 ه) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة.
الهاشمي، ع. (2011) عادات البخاري في صحيحه، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية الطبعة الثالثة.
ابن المنيّر، ن. المتواري على أبواب البخاري، ص215 المكتبة الشاملة.

Objective Building Methods for Imam Al-Bukhari Applied Studies upon The Book of Faith (Kitab Al-Iman)

Khaled Al-Sharman*

ABSTRACT

The researcher has shown building object's types and elements at Al-Bukhari- according to The Book of Faith (Kitab Al-Iman), and these elements are:Quranic verses , traceable Hadith, discontinued Hadith, explanation Hadith, and exercise of judgment.And the researcher showed requirements ,rules, and how they contribute to build the object. The researcher extracted Rules curriculum which Al-Bukhari established the object upon, and the rules are: Unity of the Object to achieve the goal, forewords and afterwards, method arrangement for books, chapters and Hadith, repetition method and abbreviation, and good inference which clear and deep. The researcher has reached to that ,building object at Al-Bukhari was method , sequence whence the elements, and integrate these elements to make the research.And the researcher has showed in each step of the research how to get benefits from Al-Bukhari method in our current studies at Objective Hadith.

Keywords: Objective building. Imam Al-Bukhari. Objective Hadith.

* Department of Usul Addin, Faculty of Shari'a and Islamic Studies, Yarmouk University, Jordan. Received on 24/2/2015 and Accepted for Publication on 7/6/2015.